العنف في المدينة الجزائرية
دراسة إستكشافية بمدينة بسكرة

د/ الطاهر ابراهيمي
جامعة محمد خيذر بسكرة

تعرف المدينة الجزائرية مشاكل اجتماعية متنوعة صارت في عداد مستتبعات الحياة اليومية بلغت حد المألوف من السلوكيات أحيانا، وهي رغم أنها مرفوضة عرفا وقانونا فإنها من شدة ظهورها واستمرارها وشيوعها باتت في موقع يزاحم خط معايير السواء واتجاهات الضبط الاجتماعي العام.

وليس خافيا أن بعضا من تلك المشكلات حول العيش في المدينة أو التواجد المحدود بها إلى مشقة واجبة المكابدة، ومن ثمّ فإن كشفها بالبحث عن خصائصها وآثارها والعوامل المرتبطة بها جميعها أولوية الباحثين وصناع القرار، وتنطلق هذه الدراسة من مسلمة مفادها أن المشكلة الاجتماعية وإن تعددت وتنوعت جنس واحد في كونها تمثل خطرًا أو تهديداً مباشراً أو غير مباشر في الآن أو المآل على المجتمع أو أحد نظمه وإن اختلفت درجته، فهي جنوح عن نسق القيم والمعتقدات السائدة باتجاه مخلخل للكينونة الاجتماعية والثقافية، وهي بالتالي شبيهة تلاوينها في جهة النوع والكم بخط من نقطتين يتدرج دنوا وارتفاعا إذ في حدوده البدْئية غالبا ما لا يفهم أو تعار له الأهمية الفاعلة وهو في حدته تمظهرات مرضية باتولوجية خطرة ومقلقة وعنيفة.

وتحاول هذه المداخلة استطلاع العنف بوصفه مشكلة اجتماعية وكشف مظاهره انطلاقا من الساحات والشوارع والحارات باعتماد أسلوب الإصغاء إلى

الناس سواءً كانوا فاعلين أم ملاحظين ومحاولة إشراكهم في تأويل ظاهرة العنف وما يرتبط بها من قضايا مؤثرة أو مترتبة وبالاستفادة أحيانا من مزايا البحث التفاعلي كلما تيسر الحال وحصل الإمكان.

مقدمة:

تعج يوميات المدينة الجزائرية بأحداث العنف في العشرية الأخيرة لا لنقص في منظومة التشريع الجنائي، ولا لتوارث ثقافي للفعل العنيف، وهو الشيء الذي يرفع من حدة التساؤل والحيرة ويجعل منه همّاً مشروعاً بإلحاحٍ لفهمه إن في مستوى البحث العلمي أو الرغبة المجتمعية. فإذا كان المشرع لا يتسامح في مسائل الضبط الاجتماعي ويحسم أمرها بقوة مستفيدا من الخبرة الإنسانية كلها في هذا المجال، وإذا كان العرف الاجتماعي فوق ذلك ينبذ العنف بكل أشكاله، وتطلق الجماعة الوطنية صرخات الرفض وطلب النجدة، فما الذي يمكن أن يفسر مظاهر العنف التي تتكشف بنفسها في المرافق العامة وفي الشوارع والحارات والأسواق، بل وفي المؤسسات الرسمية، بما فيها تلك التي يوكل إليها شأن التربية وإعادة التربية؟

في هذا الإطار يندرج هذا العمل الذي يحاول أن يقف مستكشفا أبعاد الظاهرة وعواملها، وتجيء الدراسة في الميدان متخذة من مدينة بسكرة مجالاً للمعاينة بوصفه يؤشر لتمظهرات العنف في صور محسوسة يعرفها الناس بالمعايشة اليومية، وقد يكونوا أطرافاً ملاحظة أو معْنِيَّةً بشكل من الأشكال في حادثة أو أكثر من حوادث العنف، وبالتالي فإن المادة الميدانية تحمل مصداقية الواقعية والتأويل والتقويم من جهة المصدرية اذ أهل الميدان أقرب إلى دقة تقديره وصفا وتبييناً.

فتلك تقنية يمكن أن تمدّ التحليل بفاعلية تتيح التحرك باتجاه المعرفة ذات الصلة بحثا عن المرجعية المفسرة في مراوحة جدلية تساعد الاستكشاف – وهو وجهة هذه الدارسة– على بلوغ تماسك ويقين.

ويدخل الاستكشاف ضمن دراسة السلوك الإنساني منفردا أو في علاقة بغيره من الأفراد الآخرين، أي بإطارات مرجعية لتلك العلاقات التي يحدث بداخلها، وهذا يعني «دراسة المواقف الاجتماعية المختلفة لسلوك الأفراد في تفاعلاتهم داخل إطار معين من القيم والاتجاهات والأعمال المشتركة»(1)، هكذا فإن هدف الاستكشاف في هذه الدراسة يفتح مجال ممارسة منهجية تجعل من الحياة الشعبية مجالا للإصغاء إلى المواقف ذات الصلة بالموضوع بطريقة عرضية، وبالاستعانة بصحيفة تسجيل وبالاعتماد على المقابلات الفردية أو الجماعية بحسب الإمكان، وفي جميع الأماكن التي يتواجد بها الناس في المدينة. وقد كان لطلاب علم الاجتماع دور حاسم في جمع المادة من الميدان، بعد أن قدمت لهم توجيهات منهجية عملية، حيث انتشروا في المدينة يسجلون أحاديث الناس ذات العلاقة بموضوع العنف حينا ويستجوبون في مقابلات حرة حينا آخر وهي مهمة لم تكن سهلة بل حفتها عديد من الصعاب تعود إلى التهيّب من هكذا بحث أو الامتناع عن المشاركة تارات عديدة، والملاحظ أن عائق النفور والتوجس خوفا من البحث كان يقل كلما تم التقرّب من الوسط المدرسي ففي الجامعة ومحيطها وفي محيط مؤسسات التعليم الثانوي كان التجاوب بصفة عامة مشجعا، الشيء الذي يؤكد أهمية المستوى الحضاري للمجتمع المبحوث في العلوم الإنسانية عموما، واستتباعا لمقتضى الاستطلاع فإن الدراسة تحاول تشكيل إجابة عن تساؤلين أساسيين هما:

1. ما هي مظاهر العنف في المدينة ؟

2. وما هي عوامل العنف في المدينة ؟

فأما الأول فإن يدفع باتجاه تشخيص الظاهرة كما ترتسم في آراء وأحكام الناس الذين يتواجدون في المواقف المسجلة أو من خلال مشاركتهم في المقابلات. وأما السؤال الثاني فيحاول تقديم رؤية تفسيرية بالاستعانة بما تيسر من أدبيات عن الموضوع بغض النظر عن جنسها المعرفي، وبالنظر في استجابات الناس باعتبارها مادة من المعطيات الميدانية.

هذا وتَعْتبر الدراسة عنفًا كل فعل يُلحق الأذى والضرر بالغير بصرف النظر عن الصورة التي يجيء فيها والوسيلة التي تستخدم والأثر الذي يترتب عنه، ذلك لأن الصورة التي يتمظهر فيها العنف ومستتبعاتها من دوافع وأدوات فعل ومواقف هي وجهة الاستكشاف المستهدفة بالتشخيص والتبيين والتحليل، وليس بين هذا الفهم وأدبيات فكرة العنف عندئذ من خلاف ظاهر. فالعنف بوصفه عدوان هو « الاستجابة التي تكمن وراء الرغبة في إلحاق الأذى والضرر بالغير، وهو يتراوح بين التعليقات التهكمية... القتل... فهو نزعة سلوكية تثور لدى الفرد في حالة تعرضه للإحباط أو الحد من الحرية أو عدم إشباع الرغبات لعوامل خارجة عن الفرد وهو حيلة دفاعية لضبط القلق والتوتر»(2).

وأما التحليل فإنه يأخذ بالخبرة الإنسانية كدليل لإضاءة جوانب الموضوع لا كمدلولات، ويسترشد بالإسلام الذي يفصل بين العنف والعقاب فينبذ العنف ويدعو إلى الرفق والعطف والتسامح ومقابلة السيئة بالحسنة، ويبيح العقاب منعا للظلم وانتهاك الحقوق.

أولا: مظاهر العنف وأشكاله في المدينة الجزائرية

يتخذ العنف في المدينة مظاهر تشترك في كونها جميعا تؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخر أو بالممتلكات والمرافق العامة، وأما الفاعلون فلم يعودوا فرادى

في الغالب بل تشكيلات من الشباب راجلين أو ركبانا على دراجات نارية، فبعد ضبط الضحايا يتم تنفيذ الاعتداء: سرقة، سلبا بالقوة لممتلك ما بسرعة، وبالتهديد بالسلاح الأبيض أو بإستخدامه، ثم الفرار على متن دراجة نارية والاختفاء في الأزقة الضيقة أو بعيدا عن الأعين المتابعة، وتحدث هذه السلوكات على قارعة الطرق العامة بل وأمام مرأى المارة الذين قلما يتحركون لإنقاذ الضحايا خشية التعرض إلى الملاحقة من أطراف تابعة للشلل الضالة تراقب المشهد عن بعد في الغالب أو تتدخل لتسكين الحالة وفك الشجار منعا لإمكانية الإمساك بالفاعلين أو خوفا من تعرضهم للضرب المبرح أو أي أذى آخر فبهذا التكتيك الذي بات مكشوفا استطاع العديد من الجانحين الإفلات من المتابعة الأمنية، ومن ردود الفعل القوية من أهالي وذوي قربى الضحايا.

إن هذا العنف أضحى هاجس كل مضطر للتسوق أو السفر أو لسحب لقدر من المال من مصرف، فالأوضاع بهذه الأماكن تستوجب حيطة وحذراً بل وباتت مصدر ضغط دائم بانت تداعياته في أحاديث الناس، حتى أنه لم يعد يخلو لقاء بين اثنين أو أكثر من سرد بعض من الأخبار عن العنف وما عاد يمثله من خطر لا يستثني أحدا، هكذا يظهر أن العنف تجاوز حد الواقعة المنفردة، أو المعزولة بل صار من شيوعه في المدينة واستمراره ظاهرة تتوطن في الأحياء والمرافق العمومية والمؤسسات التعليمية، ويعكس ذلك إشارة إلى تشكل ثقافة عنف تزحف نحو التمكن والترسخ مهددة آليات الضبط الاجتماعي وقواعده.

وإذا كان هذا هو الرأي الذي يمكن استلاله من تصريحات الناس الذين يبدون تخوفا مما يمكن أن يؤول إليه الأمن والسلم والطمأنينة في المجتمع في ظل ضغوط العنف والإرهاب، فإن ما يستدعى الملاحظة هو أن الثقافة –كما يرى (يعقوب يوسف الكندري) تستطيع أن تكون محدثة أو مانعة لهكذا ضغوط،

فالمعتقدات الثقافية والقيم والممارسات المستخدمة في المجتمع قد تزيد من الأحداث الضاغطة التي يتعرض لها الشخص، وفي المجتمع حينما يخفق الفرد في الوصول إلى أهدافه ضمن السلوك العادي الذي تتوقعه المجموعة الثقافية، فيتولد عنده الإحباط، والقلق، والاكتئاب.(3)

ولعل هذا ما يؤكد الحركة الدورانية للعنف، فمن جهة يرفضه المجتمع ومن جهة أخرى يجد شرطيات الحياة فيه حتى وإن كان ذلك ضمن تصورات محدودة وبيئات شاذة، فقد أظهرت دراسة موسومة بـ: (واقع الطفولة الجانحة) على عينة من الأطفال تتراوح أعمارهم بين 8 - 12 سنة بأحد أحياء بسكرة السبع والعشرين بأن الأطفال لا يبالون بالمخاطر التي قد يكونون عرضة لها في سبيل ما هم راغبون فيه كتناول المخدرات أو الحبوب المهلوسة التي يسميها بعضهم بـ: (الكوراج courage) لما تمنحه من شجاعة في القول أو الفعل لدى الجانحين، من سرقة ونهب وغيرها مما يدخل في يوميات الشلة التي ينتمون إليها، وبتشجيع سافر أحيانا من أسرهم التي تعرف ما يقوم به أطفالها بل ويرضى بعضها بذلك لأنه طريقة في الكسب، فقد صرح الأطفال المفحوصون بذاك بلا تردد. (4)

وحينئذ لم يعد العنف مجرد ظاهرة معتلة بل ثقافة معتلة لكنها داهمة لخطوط السواء الاجتماعي ومهددة بالتالي لأركان البناء الاجتماعي المعياري، وهي في المدينة تزداد انتعاشا لتهيئ الظروف المحفزة لها، ففي المدينة تكتظ الحياة الاجتماعية وتتعقد، وفيها تنشط حركة التجارة وتكثر المرافق العامة التي يقصدها الناس لقضاء مصالحهم وفيها الأسواق وبها المغريات، وهي من الناحية الثقافية مفتوحة على كل وافد جديد من لباس ومظهر وحديث، بوصفه نمط حياة يستحق التنافس فيه والتشهير له، في غياب تقدير المخاطر، وتأمين حسن

التلاقح الثقافي مع الآخر وشبه استقلاله من مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومن رجال العلم والتعليم والإعلام. ويذهب (العياشي عنصر) إلى تحميل المثقفين بعضا من المسؤولية فيما صارت عليه الأوضاع لتنازلهم عن دورهم التاريخي كفاعلين نقديين، وبل وتميزت كثيرا من مواقفهم بالإمتثالية والتبرير لسلطة فقدت مصداقيتها وشرعيتها في مجتمع في حال انحلال شبه كامل.

والواقع أن المثقف يلعب دورا حضاريا بالغ الأهمية في المجتمع وفي لحظات الأزمة يكون لتحليلاته ورؤياه إسهام في العبور إلى المراحل الموالية بأمن، خصوصا وأن التحولات الاجتماعية الكبرى متوقع منها إفراز مجموعة من التناقضات والأزمات لأنها من مستصحبات الفعل التغييري نفسه، هذا إذا كان التحول الاجتماعي حاجة ومُكنّ له ليحصل انطلاقا من قبول ومشاركة كافية وواعية أما إن كان فوقيا ومفروضا فإن عواقبه آثار قد تهدد النظام الاجتماعي العام، وليس العنف الشائع والإرهاب العاصف الذي عرفته الجزائر بالظواهر العفوية العارضة أو القطاعية المحدودة فنتائج ما أنجرّ عنها يمثل عبئا ثقيلا على الأفراد والجماعات والمؤسسات الرسمية لا يكون سهلا تجاوزه.

وهذه بعض من الحوادث التي تؤكد ما بلغه العنف من حدود مهددة للسكينة العامة للمجتمع بأسره.

جدول رقم 01 يوضح بعضا من أشكال العنف المسجلة في 2004، 2005، 2006.

السنة	أشكال العنف / عدد حالات العنف	سرقة	ضرب وجرح	تحطيم أملاك الغير	قتل عمد	اغتصاب	ملاحظة
2004	10965	/	/	/	14	/	
2005	11302	4739	2728	3665 بعد انتهاء مباريات كرة القدم	25	/	أغلبها في الشوارع والطرقات العامة
مارس/أفريل 2006	/	/	/	/	03	/	
2007	170	/	/	/		170	اغتصاب جنسي
المجموع	22437	4739	2728	3665	42	170	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى يومية الخبر الصادرة بتاريخ 2006/06/01 والصادرة بتاريخ 2007/10/22 السنة السابعة عشر عدد 5148.

إن الإحصائيات المنوه بها في الجدول رقم 01، لا تروى القصة كاملة، ولا تعكس كل الواقع لكنها تضعنا أمام وضع يستوجب البحث على أكثر من مسار، ومن أكثر من مدخل وهو ما لا يكوّن مستهدف هذه الدراسة التي حسبها التمهيد

لهذه الدعوة وبالعودة إلى الأرقام المسجلة ورغم شحها فإنه يمكن تبين عديد من الحقائق أهمها:

– إن العنف تتنوع أشكاله ومظاهره وتتمركز الحالات المسجلة بحسب العدد من الأعلى إلى الأقل بدءا من السرقة، فالتخريب للأملاك العمومية والضرب والجرح فالاغتصاب الجنسي وأخيرا القتل العمدي، وفي هذه الأشكال شمول لأخطر وأشرس أعمال العنف ومظاهره وهي بلوغه زهق الأرواح قصداً.

- إن أعمال العنف تعكس بتنوعها تنوع العوامل التي تدفع إليها، وهي التي يمكن رصدها في العوامل الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية والنفسية.

- إن اختراقات العنف وفالعيه لأنظمة الضبط الاجتماعية قوية وتثير عديدا من التساؤلات حول ارتخاء آليات الضبط الاجتماعي أو فتور العلاقات الاجتماعية ذاتها، لا سيما في عشرية التسعينات أين صار الناس أُلاّفًا للاستكانة واللامبالاة دعواهم أن مشاهد العنف لا تعنيهم وأنهم ليسوا وكلاء على أحد سوى أنفسهم ومثلوا بهذه الاستقلالة الاجتماعية انسان ما بعد الحضارة خير تمثيل لذلك يدعو مالك بن نبي إلى بناء مجتمع اسلامي جديد مبني على شبكة علاقات اجتماعية متماسكة، بالاستناد إلى الدين لأن العلاقة الروحية بين الله وبين الإنسان هي التي تلد العلاقة الاجتماعية، وهذه بدورها تربط ما بين الإنسان وأخيه الإنسان.(4)

فظواهر اللادرية واللاعناية واللامسؤولية وشبيهاتها جميعا من الظواهر- النوابت التي تعزز السلبية واللافعالية وتكرس بالتالي التخلف والعنف، وهي قوارض حقيقية يمكن أن تلتهم قيم التكافل والتعاون والمواطنية لدى الأفراد والجماعات، وهي انطلاقا من هذه الأهمية يقتضي بحثها للوقوف على أسبابها

وسبل دفعها عن الروح الاجتماعية لكونها دخيلة وافدة وليس أصيلة قائمة في العدسة الثقافية للشخصية الاجتماعية.

هكذا يكون الأطفال ضحايا للعنف ومساهمين فيه، ففي ظل مناخ اجتماعي قليل الاهتمام والتضامن، وتسوده علاقات اجتماعية فاترة، ينشط العنف ومستصحباته فلا يستثني أحدا ولا فئة.

والجدول رقم (2) يوضح عدد الأطفال ضحايا العنف لسنتي 2005، 2006م.

السنة	العدد	أشكال العنف المسجلة			
		جسدي	جنسي	قتل عمد	اختطاف
2005	5091	3038	1472	28	139
مارس/أفريل 2006	26	/	/	/	/
المجموع	5117	3038	1472	28	139

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى جريدة الخبر المؤرخة في 2006/06/01.

إن العنف الممارس ضد الأطفال لا يختلف مظهرا ولا شكلاً عن الذي يكون ضحاياه الكبار، مع فارق هو أن الآثار التي تلحق بالأطفال في المستوى النفسي والاجتماعي عظيمة قد تصل حد تعطيل المسيرة السوية لحياة إنسان فيخسر نفسه ويخسره المجتمع، وقد يتحول إلى ناقم يفسد في الأرض ولا يصلح فيها فبعد أن كان ضحية يتحول إلى فاعل للعنف بإمتياز. ويتعرض الأطفال إلى الضرب المبرح والذي يؤدي إلى آثار دائمة أحيانا على الجسم، فما أمكن رصده

في 2005 هو 5091 حالة تنوعت أشكالها لكنها دلت على هوان الطفولة وكثرة إستغلالها بالقوة في أعمال شتى بما فيها الاغتصاب الجنسي والقتل العمدي والاختطاف من الشوارع ومن أمام المؤسسات التعليمية، وكل هذا يعكس صورة بائسة لعالم الطفولة في الجزائر وتحمل معاني سوسيوثقافية طارئة وأنماط سلوكية غريبة تحاول أن تحرز مواقع للنزعات الفردانية والشهوانية والمادية وهي وافدات من قيم الثقافة الإباحية والاجرامية، ولعلها بهذا تُلوّح إلى (أمة الغدّ) التي يرى (محمد العابد الجابري) فيها بأنها أمة السبرنتيك التي لا يعرف ولا يعترف أبناؤها بالعناصر التي تحدد الهوية في عالمنا التقليدي الذي ورثناه عن الآباء والأجداد.(5)

وفي مدينة بسكرة فإن العنف يعرف تناميا حادا ملفتا للانتباه وهو رغم أنه موضع تذمر عارم واستهجان واسع إلا أنه ما فتأ يزداد تنوعاً وحدة وخطورة، وتشهد بعض الأحياء ارتفاعا في الحوادث خصوصا تلك التي تشكل مقصد هجرة من الولايات المجاورة والتي تأوي فئات محرومة ومن مستويات تعليمية محدودة همها نيل مأكلها ومشربها بكافة الطرق والوسائل، ولذلك توصف الحياة بها بأنها شاقة في الغالب، من غير أن يعني ذلك نقاوة الأحياء الأخرى تمام النقاء، غير أن الشباب هم الفئة المعنية أكثر بالعنف لأنها الأقدر على الدخول في الفعل العنيف إن وجدت مسوغا ومهما كان بسيطا، ووضعها بشكل عام يمثل هاجسا لما يفترض أن تكون عليه في الآن والمآل. ولعل عنف الشباب في عصر العولمة تجاوز الحدث القطري أو المستوى الفردي ففي فرنسا مثلا لم تنفع الديمقراطية والحرية والعدالة على الطريقة الغربية من تحقيق الرضى والقبول ومن ثمّ منع التصادم والصراع، ففي استطلاع استهدف الاجابة عن سؤال ما هو عنف الشباب ؟ قامت به نشرية (Lien Social) أجاب أحد الباحثين من مركز

البحث في سياسة الإدارة (المدينة والإقليم) وهو سبستيان روشي Sebastien Roche بأن العنف يصيب كل شيء ويجب ملاحظة فظاظة السرقة والاعتداءات الفيزيقية، وإذا كان شباب الضواحي هو من وراء التخريب فلا يجب إغفال ذلك الانحراف قليل الظهور في الأحياء المحظوظة أيضا، إذ ليس الربح الاقتصادي هو دوما السبب فرغبة اظهار القوة أحيانا هي السبب، ويستنتج هذا الباحث بأنها ثقافة الشارع، والشلل التي تساعد كثيرا على أفعال العنف مع الإشارة أن 5% من شباب الضواحي فقط جانحون ويرتكبون 50، 65% من السرقات والاعتداءات في الغالب.(6)

غير أن مدينة بسكرة ليست من نفس التنضيد الاجتماعي أو الترتيب الطبقي أو التركيبة السكانية بالرغم من شيوع السرقة والاعتداءات على الأشخاص والممتلكات بها، وبالتالي فإن العنف بها يحمل معطى سلوكي وثقافي متميز ينحكم بالعصبية إلى العرش والأصول الجغرافية للسكان روابط القربى والجيرة أكثر من تأثره باعتبارات أخرى.

والجدول رقم (03) يمثل أشكال ومظاهر العنف التي تمّ تسجيلها من المشاهد العنيفة ومن أحاديث الناس عنها.

	موضوع العنف		تكرارات	المجموع	نسبة مئوية
في المؤسسات ومحيطها	1. التمرد والثورة على النظام المدرسي	رعونة وطيش	43		%19.81
		استعمال النقال	06		%2.76
		التأخر والغياب	06		%2.76
		الغش ورفض أداء الواجب المدرسي	06		%2.76
		الاهمال المتعمد	04		%1.84
		السرقة	02	69	%0.92
		الاضراب عن الدراسة والدعوة اليه	02		%0.92
	2. معاكسات	/	38		%17.51
	3. التهكم والسخرية والتحرش	/	34		%15.66
	4.الامتحانات ونتائجها	/	14		%6.45
	المجموع 01		155		%71.42

	موضوع العنف		تكرارات	نسبة مئوية
في الشوارع والطرقات العامة ومرافق المدينة	عنف لفظي (تهديد، شتم، ملاسنات نابئة..)	/	20	%9.21
	السرقة	/	15	%6.91
	التهديد بالسلاح الأبيض	/	08	%3.68
	الاستحواذ على أموال المارة بالقوة	/	06	%2.76
	تاعراك والضرب	/	07	%3.22
	المعاكسة العدوانية للفتيات	/	02	%2.76
	المجموع 02		62	%28.57
المجموع العام			217	%100

لقد مكنّ البحث من رصد وتسجيل عديد من المواقف بعضها كان مشاهد حية لعنف لفظي أو جسدي في أماكن كثيرة من المدينة وفي محيط المؤسسات التعليمية وداخلها أحيانا من خلال الطلاب الذين اجتهدوا في نقل بعض صور العنف خلال تواجدهم بها في إطار بحوث التخرج، كما تيسر رغم الصعوبات الميدانية كما تمّ تسجيل مواقف شبيهة في الأسواق والشوارع والحارات، بالإضافة

إلى تسجيل بعض مما تمت مقابلتهم أو مجالستهم للاصغاء إليهم في وصفهم لقضايا العنف ضمن جلسات تدور في مواضيع عديدة في الغالب.

وبالنظر إلى النتائج الذي يتضمنها الجدول رقم (03)، يتضح تشعب الفعل العنيف في النوع وتدرجه في الخطورة، فمن كلام مسيء إلى الدخول في عراك يستخدم فيه السلاح الأبيض أحيانا، وفي هذين البعدين تأسيس لسمة الشمول لأشكال ومظاهر كثيرة، فكأن العنف كل متعدد الأبعاد تتشابك معا وتتجاور في الحضور على الرغم من طغيان مظهر ما على الموقف العنيف، الشيء الذي يرشحه إلى بلوغ درجة أخطر إذا ما تهيأت له فرص الاستمرار وتهيج أطرافه.
ومما يقتضي الاستخلاص هو أن ظاهرة العنف لا تستثني مجالا للتفاعل الاجتماعي فهي تمتد من الشارع إلى المؤسسة التعليمية بلا تهيب ويعني هذا أن حرمة المؤسسة التعليمية وحظوتها بالتقدير الاجتماعي لم تشفع لها في المحافظة على مهابتها ومكانتها التاريخية المألوفة، وهذا اختراق يهدد الدور الاجتماعي المنوط بها قبل أن يهدد هياكلها وتجهيزاتها وطاقمها العامل، وهكذا فإن التمرد على النظام المدرسي يأتي أولا بنسبة 31.79%، وهو ما يعبر عن رفض انتفاضة على اللوائح والآداب المدرسية وتقاليد التعليم والتعلّم، وبدت الثورة على النظام في جملة أفعال وأقوال يمكن تركيزها في العبارات التالية:

الرعونة والطيش وعي السمة الغالبة في المواقف المسجلة اذ بلغت 11.31% وصولا إلى السرقة والإضراب عن الدراسة والدعوة إلى بنسبة مئوية مقدارها 0.92% لكل منهما ومرورا باستعمال الهاتف النقال أثناء الدرس والتأخر والغياب والغش ورفض تقديم الواجبات المدرسية عند الطلب إلى إعلان الإهمال المتعمد، هكذا تشخص التمرد على النظام المدرسي عموما ويتبعه عنف آخر تكشف في جُملة من السلوكات أمكن رصدها هي المعاكسات الشرسة للبنات،

والتعرض لهن في الطريق ومحاولة توقيفهن وتجاذب أطراف الحديث معهن عُنوة وكان تمنعهن في الغالب يعرضهن للإساءة والأذى الجسمي أحيانا.

ويردفه فعل مصاحب هو التهكم والسخرية والتحرش بالآخرين الذي ترتب ثالثا بنسبة 16.55%، ولم تكن الامتحانات المدرسية ونتائجها بمنأى عن العنف بل لوحظ أن بعضا من السلوكات العنيفة صاحبتها هي الأخرى وهذه المرة كان الأستاذ في جبهة المواجهة المباشرة، وتعرض إلى الأذى اللفظي والتهديد بالضرب. وبيّن من ذلك أن العنف جنس واحد وإن تعددت تمظهراته بحسب المناسبة والزمان والمكان والأطراف الفاعلة والأطراف – الضحايا، فقد تحولت الحياة بالمؤسسات التعليمية إلى فضاء اجتماعي حرج ومقلق وضاغط، فإذا أضفنا صعوبة الحياة خارج المؤسسات الرسمية اتضح أن جملة من الظواهر النفس- اجتماعية تدخل في توليفه واحدة يتأرجح العنف فيها بين السفور والكمون في دورة حياة مليئة بالاضطرابات النفسية العصابية والذهانية والسيكوسوماتية. وباضطراب في العمليات الاجتماعية كالتنشئة الاجتماعية والتعاون والتنافس فتظهر ضغوطات الحياة كنتيجة لكنها ما تبرح أن تستتبعها نتائج أخرى.

ويظهر – كما يذهب محمد نصر الدين ياحي- أن الضغط Stress موجود من القدم لكن الجديد هو العوامل المؤثرة فيه وهي العلاقات الإنسانية، والتلوث والأوبئة، والفقر، والانتظار المهني والبطالة.(7)

فالعلاقات الإنسانية إن هي تعرضت لتحديات العنف وما يرتبط به من عوامل وآثار تهدد الفرد والجماعة معاً، اهتزت وتشكلت في رحابها مسوغات الجنوح عن المرغوب من الجماعة الثقافية وأشكال تعبيرية عنيفة، وليس

الأحداث التي تمّ الوقوف عليها سوى مشاهد ومواقف وأحاديث من كل أوسع وأكبر يتجاوز هدف هذه الدراسة.

إن ما يذهب إليه كارل مانهايم من أنه ليس هناك فرد يستطيع أن يصنع توافقه بنفسه، فالإنسان ذو الفعل المستقل، ما هو الإنتاج هيئات قديمة قامت بتشكيل سلوكه كالأسرة والمجتمع المحلي والمدرسة، الهيئة الدينية.(8) يجعلنا في موقف الدهشة بتساؤل لحوح عن علاقة المجتمع بالعنف، فإذا كان الإنسان هو نتاج هيئات اجتماعية فما الذي يجعله يقف لها مهددا؟ فمن جهة هناك رفض للعنف وفي الجهة الأخرى تشجيع له يتخذ مظهر السكوت عنه أو حتى احتضانه كما يحصل في بيئات اجتماعية أحيانا. وهذا الزوج: (مجتمع- عنف) يعطى تفسيرًا لمراوحات العنف في غير ما مجال من مجالات الحياة الاجتماعية بالمدينة الجزائرية معناها، فطالما ان الإنسان فاعل اجتماعي فإن تمثلاته الاجتماعية تجعله يرى ويفعل استنادا لما تشكل عنده من رأي ومعتقد واتجاه، فهو في المدرسة أو في الشارع هوية واحدة.

إن شُيوع العنف وتوطنه في كثير من الأماكن سمة صارت بارزة طالما أن الفاعل واحد حتى وإن تغير حضوره من مكان لآخر، هكذا فإن الطريق العمومي والسوق وغيرهما من الأماكن في المدينة تشهد أعمال عنف لوحظ أنه يشمل الأذى اللفظي للآخرين، ويكون في الغالب في صورة تهديد، وشتم وملاسنات نابئة تحط من كرامة الإنسان وتسيء إلى أخلاق المجتمع، لقد أكد أحد المستوجبين عن سؤال أين يتوطن العنف في المدينة؟ ولماذا؟ بأن العنف يشمل كل مكان في المدينة، في الأسواق، في الملاعب، في الطرقات، في محطة المسافرين، ويلاحظ أنه يزداد استفحالاً في الأماكن التي تعج بالناس لا سيما المراهقين، يظهر أن تصريحاً كهذا يعتبر المدينة كلها مكانا للعنف فيه انطباع

صادق على العموم حتى وإن كانت له استثناءات، وفي وجهة النظر هذه اجماع من المقابلين رغم التركيز على الأماكن العامة هو الذي شاع في إجاباتهم باعتبار أنها تستقطب جميع الفئات الاجتماعية وتكثر بها التجمعات.

إن ما تم التقاطه في بعض شوارع المدينة ومرافقها يشترك مع ما تمّ الإشارة إليه بشأن مؤسسات التعليم ومحيطها، ويجيء العنف اللفظي، أولا بنسبة 9.21% ثم ينحدر دنواً حتى إلى مظاهر الاستحواذ على أموال المارة بالقوة والمعاكسة العدوانية للفتيات بنسبة 2.76% لكل منهما، ويتوسطها السرقة، واستخدام السلاح الأبيض التهديد به خصوصا مع الضحايا ثم العراك والتشابك البدني الذي يستعمل فيه السلاح الأبيض أحيانا، وتروي أحد ضحايا العنف ما حصل لها بالقول: «بينما كنت مارة مع صديقتي في العالية (حي سكني) تعرضنا إلى مهاجمة من طرف أحد الشباب المراهقين، رمى وجوهنا ببقايا حبة تفاح كان يأكلها، ثمّ جرى من ورائنا محاولا سرقتنا حينها التقينا بأحد رجال الأمن الوطني، شرحنا له الموقف فقام بإيصالنا إلى الجامعة». (مقابلة بتاريخ 10 جوان 2007)

هذا واحد من مظاهر العنف وكما هو واضح جمع بين الاهانة والاعتداء ودخل في الفعل من خلال المهاجمة بهدف السطو على ممتلكات للضحايا، ورجل الأمن الذي أُبلغ قام بحماية مؤقتة للضحايا وهو دور محدود لا يجعل من الضبط قويا وصارما حتى وإن عطل العنف على بلوغ كل هدفه في هذه الواقعة.

إن العنف المسجل ظاهرة معقدة تتداخل عناصرها، وهي في الغالب تعرف تطورات في سيرورة الحدوث، فهي إن بدأت بملاسنة عدائية مهينة أو بايماءات ورمزية تحمل التحرش بالآخر والاهانة له والحط من كرامته تنتهي بالدخول في تشابك بالأيدي قد يحضر فيها السلاح الأبيض، مع ملاحظة أن التطور إلى هذه

المرحلة حكر على الذكور في الغالب، ويظل العنف في مستواه اللفظي ممارسة نسوية عادة.

وفي كل الحالات فإن عدائية اللفظ عنف معنوي مضر بما يترتب عنه من آثار نفسية ثم إن اللفظ رمز والإنسان كائن رمزي على حد تعبير (بنكراد) الذي يقول:«.. إنه رمزي بكل المعاني... فهو يختلف عن الموجودات الأخرى من حيث قدرته على التخلص من المعطى المباشر وقدرته على الفعل فيه وتحويله وإعادة صياغته وفق غايات جديدة ويختلف عنها أيضا من حيث قدرته على العيش مفصولا عن الواقع ضمن عوالم هي من نسج أحلامه وآلامه وآماله».(9)

وتجيء السرقة بعد عنف القول بنسبة 6.91%، وقد صارت دأبا مألوفا في الأسواق ومحطات النقل وفي حشود الانتظار ضمن طوابير مكاتب البريد وغيرها من المرافق بالخصوص وقد تحصل في طريق عام بطريقة القوة حين يتم افتتاك أملاك الناس تحت التهديد بالسلاح الأبيض أو بإستخدامه، وهكذا تتداخل مظاهر العنف معا فهي حين يتم أخذ أموال الناس خلسة سرقة، وحين يتم التهديد بالسلاح الأبيض لغايات أخرى تتعلق بتصفية حسابات عنف وكذا حين تطوره إلى حد الدخول في عراك وضرب وجروح وقد يكون المظهر البائن السطو على الآخرين وتجريدهم من ممتلكاتهم، وكل هذه الملامح العنيفة بدت في المواقف التي تمّ تسجيلها في الميدان: من الأحداث أو من الأحاديث. وتعكس وضعا اجتماعيا قليل الأمن على العموم.

فهذه بعض مما سجل من مواقف كأمثلة على مظاهر العنف في المدينة، فمشهد عنف في شارع رئيسي وبتاريخ 18 ماي 2007 شاب يسطو على فتاة ليفتك منها هاتفها النقال خطفا ثم يهرب لكنها أسرعت خلفه ليرضى بإعادة هاتفها إليها تحت أنظار جمع من الناس المارين الذين لم يتحرك منهم أحد،

ويظهر أن وجودهم أعطى الشجاعة للفتاة وألجم الجاني وثناه. ومنظر آخر هو عراك بين طالبتين لسوء تفاهم بينهما بشأن بحث مشترك بينهما، وفي مشهد لافت وقرب الجامعة ينشب شجار بين شابين ليتحول إلى عراك بين شلتين استعمل فيه السلاح الأبيض استوجب تدخل رجال الأمن لتوقيفه وتبين أن سببه المباشر جعّة خمر. وفي 2007/11/12 عنف وسيلته كلب مدرب، فقد كانت الساعة 18 و 30 دقيقة حين كان الركاب بمحطة الحافلات أمام أبواب الحافلة التي سيمتطونها وإذا بشاب يتبعه كلب يحوم حولهم وفجأة يأمر الكلب بالهجوم على الجمع، والنتيجة أن تعرض واحد من الشباب إلى أذى جراء عض الكلب له وتمزيق ثيابه وما كان الأمر ليتوقف إلا بعد تدخل الشرطة، فتلك كانت عينة من أحداث فعلية لعنف المدينة جمعت بين معاني الخروج عن النظام في سفور، وبين سلبية المجتمع وبطء التدخل الأمني، وبين التوحش في الفعل والبذاءة في القول وتركز في الحصول في الأماكن العامة.

وفي الجدول رقم (04) تلخيص لمظاهر العنف بمدينة بسكرة

مظاهر العنف	المؤسسات التعليمية وحجمها		الطرقات ومرافق المدينة		المجموع	%
	ت	%	ت	%		
لفظي	117	53.92	34	15.66	151	69.58
جسدي	38	17.51	28	12.90	66	30.41
المجموع	155	71	62	28.57	217	%100

إنه ورغم شيوع العنف اللفظي على العنف الجسدي كما هو واضح من الجدول رقم (04) فإن ذلك لا يعني شيوع السلم والأمن والفضيلة، فالكلمة الطيبة علامة صحية على علو الخلق الكريم، وانتشار الكلمة الخبيثة فساد من جميع الوجوه، في الذوق العام، وفي العلاقات الإنسانية، وفي النتائج التي قد تنجم عنها، وارتفاع نسبة هذا الشكل من العنف في مؤسسات التعليم وفي محيطها الذي يتواجد به التلاميذ والطلاب قبل الدخول وحين الخروج من الدوام إشارة واضحة على الإخفاق في إعداد المواطن الصالح، وهي مسؤولية لا تتعلق بالمدرسة بل بجميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية وبأجهزة الضبط الرسمية واللارسمية، حتى لأن ظاهرة الشكوى من الأولاد تعلو من الآباء والأمهات كل يوم، والحال أن الولد زينة في الحياة الدنيا وكانت الأسرة تستبشر به وتفرح، أما اليوم: « فلا تكاد تجلس إلى أحد إلاّ وهو يشكو ولده ويخشى عليه من همجية الفساد وأهله، وأصبح الولد مصدر قلق... ومن هنا تحول الولد إلى مشكلة عند كثير من الناس ...».(10)

والظاهر أن عجزا على التربية الأسرية آخذ في التشكل بسرعة لعوامل عديدة من شأنه أن يفسر ظواهر عجز المؤسسات الرسمية الأخرى، مما يعني أن التكفل بالأسرة ثقافيا وماديا هو البداية التي يقتضيها مكافحة العنف لأن المنزل يرجح كافة العوامل التربوية الأخرى، وفي هذا يقول (علي عبد الواحد وافي): « قد لا نعدو الصواب كثيرا إذا قلنا أن كفة (المنزل) ترجح كفة العوامل كلها مجتمعة... لأن على المنزل تتوقف آثار هذه العوامل جميعا... وللمنزل فضلا عن ذلك وظائف تربوية خطيرة خاصة به لا يكاد يشاركه فيها ولا يغني فيها غناءه أي عامل آخر».(11)

إن الثقافة بوصفها نظرية في السلوك هي التي يمكنها أن تجعل –إن استقامت– من الأسرة المؤسسة الاجتماعية المرجعية في تكوين الأجيال على الفضائل والوطنية وحسن التفاعل مع الآخرين، وهي الثقافة ذاتها التي تمثل الحلقة المفقودة في دورات التطبيع الاجتماعي، والتي يمثل غيابها تشجيعا مباشرا أو غير مباشر على بديل هو ثقافة العنف ومن ثمّ على ممارسة العنف اللفظي التي بلغت 69.58% والعنف الجسدي بـ 30.41% من مجموع المواقف التي تمّ الوقوف عليها في هذه الدراسة الاستكشافية بمدينة بسكرة.

ثانيا: عوامل العنف في المدينة الجزائرية

ليس ممكنا أن يعيش الإنسان بمعزل عن الآخرين، فتلك حقيقة ثابتة، ولكن رغم نزوعه إلى بني مجتمعه إلى أنك لن تعثر على مثيلين اجتماعيين يتصرفان في جميع المواقف تصرفا واحدا حتى في نمط التربية المحافظ، فالنزوع إلى الاجتماع الإنساني لا يقضي على الفردية إنما هو تشكل اجتماعي يسمح ببناء علاقات اجتماعية مشتركة انطلاقا من قيم ومعايير ومعتقدات تدخل في شخصية الأفراد على نحو متمايز.

والحياة الحديثة تفرز ضغوطا مزمنة، ولا يستطيع الإنسان تغييرها: الطوابير، النقل، التلوث، الضجيج، سوء الاتصال والتفاهم...، وهي ضغوط نفسية يصعب كشفها، غير أنها تثير طاقة نفسية يحتاج الفرد إلى صرفها حتى لا تفتك بالجسم، فالانفعالات المستمرة تؤثر على الوظائف السوماتية الانباتية، كالبكاء والضحك والارتجاف، وهي عندما لا تصرف تسبب تقلصات وغثيان وقد تكون لها أعراض أخرى.(12)

والواضح من تصريحات المستجوبين أن الظروف الاقتصادية القاسية هي التي تدفع إلى العنف لما تسببه من ضيق وكدر وضغط نفسي، وحين تضاف

إليها المضايقات اليومية المستمرة تؤدي إلى حالة من الانهاك والاستنزاف الجسمي والعقلي والانفعالي تجعل الفرد مهيء لممارسة العنف ويقبوله كوسيلة مشروعة – في منطقه– لبلوغ أهدافه المادية، فالسرقة والاستحواذ على مال الغير والاعتداء الجنسي أو التحرش بالبنات جميعا وسائل لإشباع حاجة ما، طالما أن تحقيقها بالطرق المسموح بها اجتماعيا غير ممكن، هكذا يتوطن العنف في المدينة لأنها بيئته المناسبة للفعل العنيف والتملص من تبعاته الاجتماعية والقانونية ولو إلى حين، وهذه حالة تصرح بان مرد العنف هو: (عدم توفر مناصب العمل... مما يجعلهم يسلكون هذا السلوك، وعدم توفر الوعي بضياع مستقبلهم الذي يكون في أغلب الأحيان بالانتهاء في السجن) ومعنى هذا أن من دوافع العنف الشعور بالإحباط، إذ حين يتعسر على الفاعل بلوغ هدفه لوجود عائق مانع يتحول إلى ممارسة العنف والعدوان. فوفقا لنظرية جون دولارد واخروين"DOULARD 1939" فإن الإحباط هو السبب الرئيسي للعدوان(13)، وليس الإحباط سوى نتيجة لعوامل أخرى تتعلق بالحياة الاجتماعية التي يعيش فيها الفاعل، وقد ذُكر في المواقف المسجلة بان العوامل المباشرة للعنف في المدينة هي البطالة وأزمة السكن وقدرة الشراء الضعيفة وهي جميعا مظاهر لأزمة أوسع وأعمق من مدينة مثل بسكرة بل وتتجاوز القطر الجزائري إلى منظومة العلاقات الدولية ذاتها.

فالنظام العالمي الجديد هو عودة جديدة للهيمنة الرأسمالية على ثروات العالم الثالث بفلسفة جديدة وآليات أخرى، لذلك فإن (محمد عابد الجابري) يقرر أن التفكير في أي نظام عربي جديد لا بد وأن ينطلق من اتخاذ النظام العالمي القائم خصما لنا لأنه لا يعترف بنا كذوات ولا يريد أن يتعامل معنا على أساس

توازن المصالح، بل يصر على التعاون معنا على أساس علاقة السيد بالعبد.(14)

ويظهر أن العبور إلى اقتصاد حر من اقتصاد إداري كان له إفرازات وآثار مست حياة الناس والأسر لا على مجرد القاعدة المادية للاقتصاد ممثلة في مؤسسات ووحدات الإنتاج الموروثة عن المرحلة السابقة، لقد صرح من تمت مقابلتهم بأنهم يعيشون ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة وأن العوز المادي في الغالب هو الدافع الرئيس إلى السرقة والاستلاء على أملاك الغير وغيرها من التصرفات، ففي دراسة تبين أن الأطفال يقحمون في سوق العمل دون السن القانونية، شملت الدراسة 2979 بينهم 702 بنتا في ثماني ولايات هي: العاصمة، عين الدفلة، البليدة، بجاية، بومرداس، البويرة، تيبازة، تيزي وزو، كما تظهر أن 56% منهم غادروا المدرسة في الطور التكميلي وأن 31% من مستوى دراسي ابتدائي، وصرح المستجوبون بأنهم غادروا المدرسة إراديا بسب الأوضاع الاجتماعية للعائلة، هذا ومن أخطر ما يتعرض له الأطفال هو استغلالهم في شبكات الدعارة ففي ما بين 2005 و2006 ومن خلال دراسة لعينة من 800 عاهر تبين أن 10% أطفال وأن أحدهم لم يتجاوز 13 سنة.(15)

ولا تشذ حالة مدينة بسكرة التي تعرف نزوحا كبيرا للسكان من الجهات المجاورة للولاية ولغيرها من جهات الوطن، فهي تعيش الأزمة الاقتصادية على طريقتها وبالتالي ففيها يلعب العامل الاقتصادي دور الدافع لممارسة العنف بالشكل والمظهر الذي يشير إليه الجدول رقم 03، ويحتاج هذا الموضوع إلى أكثر من بحث للوقوف على تفاصيل العلاقة بين الظروف الاقتصادية وظاهرة العنف، فالملاحظ أنه كلما اشتدت الأزمة تضعف الضوابط الاجتماعية في التصدي للعنف، وهو وضع موافق لما تذهب إليه نظرية الضبط Control

Theory التي يرى أصحابها أن العنف غريزة إنسانية فطرية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه، وخط الدفاع الأول بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة التي لا تشجع العنف، وحينما لا يتم ضبط السلوك في الأسرة والجماعات الأولية يتم ذلك عن طريق الشرطة والقانون لكن عندما تفشل هذه الضوابط الرسمية يظهر سلوك العنف. (16)

إلا أن العوامل ليست قاصرة على العوز المادي، فانعدام الوازع الديني، والنمو الديمغرافي الناتج عن النزوح إلى مدينة بسكرة والأحياء القصديرية والفوارق الاجتماعية بين بعض الفئات من السكان بسبب اختلاف بعض العادات والتقاليد وبسب اختلاف المداخيل والقدرات المالية، والرغبة في الارتقاء الاجتماعي لبلوغ مكانات اجتماعية أعلى جميعا عوامل في اعتماد العنف كإطار للنجاح وإثبات الذات والتمكن في الحياة، وهذا يبين أن العامل الثقافي والتربوي يساهم بدوره في تزكية ثقافة العنف ومن ثمّ ممارسته إنطلاقا من قبوله والتسليم به كوسيلة ضرورية لاشباع حاجة تتعلق بالبطن أو الفرج أو المال أو المكانة وفي نموذج البطل –أحيانا– الذي يتحدى حواجز الضبط، كأن يعتبر القانون لا شيء ولا حدث، وينال بطريقة العنف والعدوان ما هو مريده. هكذا هي عقيدة العنف تفعل فعلها في تحريك الفاعلين، وهي عقيدة تشكلت في غياب العقيدة الدينية الصحيحة والعقيدة الوطنية التي تنمي وتعزز حب الوطن، وهذا يشير إلى أن روح السلام وحب الآخر واحترامه تتقوض بالتدريج كبديل هو روح العنف وإظهاره للآخرين بسفور وخيلاء للايماء بقوة على الاستعداد للانتقال إلى الفعل وكأن ذلك طقس Rite يلازم السلوك العنيف من المقدمة أي تلميح لإرعاب الأطراف الحاضرة في الموقف أو المستهدفة ومن البداية، فعقيدة العنف تحمل وجها تطبيقيا تلاوينه سلوكات كثيرة لكنها تجتمع في مركز مُشكّلةً وحدةً شبيهة

بنمط حياة متميز يمكن أن يكون موضوع دراسة في ثقافة شلل العنف وعصابات الإجرام، وهذا يشير إلى نوع من التوريث الثقافي لأنماط التصرف العنيف يُتعلم ويُكتسب. ويتفق مع رأي كل من «باترسيو Patrersion وباندورا Bandura 1974» من أن السلوك العدواني ليس وليد دوافع داخلية كامنة في الإنسان بل هو نتاج التعلم الاجتماعي يعتمد على الاثارة والتقليد والتعزيز، فهو إذن سلوك متعلم مكتسب مثله أي سلوك اجتماعي، وهو يعتد على التعزيز المباشر لبعض أعمال الأطفال العدوانية التي يثابون عليها وكذا على تقليد سلوك الآخرين في نفس البيئة.(17)

ولعل هذا ما يفسر شيوع العنف في بيئات اجتماعية معينة كالأحياء والحارات والأسواق، والعارفون بمدينة بسكرة يؤكدون أن بعضا من الأحياء والشوارع تشتهر بالمشاكل الاجتماعية وتعرف العلاقات الاجتماعية بها تشنجات شبه دائمة وبالتالي فإنها مهيئة للثورة والتمرد والعراك في هبة عنيفة لأبسط استثارة وأتفهها.

وبداخل تلك البيئات يشق على المؤسسة التعليمية أن تنجح في مهامها، وقد تكون عرضة لأعمال العنف بدورها، ويتداول بين الناس أحاديث عن ظواهر عنف معنوي ومادي تكون المدارس ضحاياه، وتروي الخربشات الحائطية عديد من المعاني ذات التوجه العنفي. فقد أثبتت دراسة في موضوع رموز الكتابات الحائطية أن التخريب للهياكل والتجهيزات والتعبيرات الإجرامية والعدائية والجنسية تنتشر في مرافق الجامعة وفي الجدران بالمدينة بشكل مؤذٍ يعلن فيه أصحابه مواقف عدائية ضد النظام الاجتماعي أو من يمثله أحيانا.(18)

لقد اتضح من الاستطلاع والاصغاء لآراء الناس حول عوامل العنف مجموعة من المتغيرات يأتي على رأسها نقد التربية والمدرسة بالخصوص ونقد

جهاز الضبط الرسمي من مؤسسة أمن وعدالة وتذهب بعض التصريحات إلى تحميلها كل المسؤولية، ولعل في هذه الآراء مواقف انطباعية ذاتية انفعالية غاضبة، ولكنها لا تخطأ تماماً حين تلجأ إلى تحميل النظم المؤسساتية مسؤوليتها في التنشئة الاجتماعية السوية وفي دورها الضبطي لحماية المجتمع بأسره، غير أنه يجب أن نضيف بأن الأمر يستوجب أن يكون الجميع مسؤولا وبدءا من الأسرة والجماعات الأولية، فالأب والأم والأولياء والمسجد والإعلام والنوادي والجمعيات وغيرها ليسوا غير معنيين بما يحصل من عنف ولا يكفي إعلان السخط والتذمر لدرئه بل التحول إلى الفعل والانجار بالتربية وبالتعاون مع الأجهزة الرسمية والهيآت الجمعوية، هو المطلوب ذلك لأنه لا يكفي نقد التربية أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية، مع الإشارة أن هذه الظاهرة النقدية بمعنى (التسخط السلبي) تعرف انتعاشا في وسط من تم لقائهم والاستماع إلى آرائهم ولعلها تمثل بديلا عن الدور الاجتماعي الحضاري الذي يقتضيه العيش المشترك فعوض الفعل يحل اللوم والسخط والسخرية وعدم التعاون مع رجال التربية ورجال الأمن، وعلى حد قول (نبيل عليّ): «لقد تفشت ظاهرة نقد التربية وكأنها كيان مستقل بذاته عديم الصلة بالبيئة الاجتماعية التي أفرزته، وتمادى البعض معتبراً المدرسة هي المؤسسة الأكثر فشلاً في رباعية المؤسسات الاجتماعية وليدة عصر الصناعة ويقصد بها: المدرسة والمصنع والمستشفى والسجن». (19)

إن عوامل العنف متعددة، فالظاهرة لا تجد تفسيرها إلاّ في تحليل تظافري فالظروف الاقتصادية والاجتماعية، والحرمان والفقر والبطالة، وضعف المستوى التعليمي وضعف الثقافة الدينية والوازع الديني، والتعلم الاجتماعي من الموروث التربوي العنيف في البيئات الاجتماعية السيئة، والاستقالة من الدور الاجتماعي الحضاري للأسرة وللجماعات الإجتماعية وضغوط الحياة اليومية جميعا تشكل كلاً

معقداً دافعا باتجاه العنف، ثقافة وممارسة في المدينة الجزائرية، وما تطالعنا به اليوميات الوطنية من أنباء يؤكد ما توصلت إليه هذه الدراسة الاستكشافية، وهذه بعض من العناوين المعروضة في بعض من تلك اليوميات:

- **تهديد أستاذة داخل القسم (قسنطينة – حامة بوزيان).**
- **ضربة من معلمة تحولها إلى معاقة (بلدية العوينات – تبسة)**
- **بعد اصابة ابنته بشلل وليّ يقاضي معلمة (تبسة)**
- **حبس تلميذ "نطح" أستاذه داخل القسم بتبسة.**
- **تلميذ يقاضي أستاذ لكمه (سوق أهراس –أولاد أدريس)**
- **محاولة قتل طالبة وتخريب العيادة الطبية (الإقامة الجامعية) سيدي عاشور – عنابة.**
- **خمر وفسق ودعارة داخل إكمالية (قالمة).**
- **فضيحة جنسية تهز مطعم مدرسي بجنوب الولاية (خنشلة) ومثل هذه العناوين، وما تعرضه من وقائع عنف جديرة بالدراسة والمتابعة العلمية لتعميق الفهم العلمي لهذه الظاهرة التي تستفحل بالمجتمع الجزائري ضاربة مدنه وقراه، شاملة لأحيائه وطرقاته مشكلة عبئا ثقيلا على الناس والمؤسسات الرسمية والمال العام**

خلاصة:

انتشار العنف في المدينة الجزائرية بلغ حدوداً تنذر بالخطر، وقد عرف تنوعا في الظهور والكمون، وفي الفعل عرف عديداً من الحيل والفنون، ولأنه لم يجد الضبط الاجتماعي الواعي والعادل والصارم على الصعيد الشعبي (اللانظامي)

والتدخل الرسمي الكافي، فقد بات يتشكل باستمرار يعرف فتورا حينا وانتعاشا حينا آخر مما جعل له مريديه وأتباعه ضمن مجالات اجتماعية بانية له (ثقافة عنف) التي بدورها تأخذ طريقا إلى مستويات من التصور جعلت من بعض الفاعلين لا يرون في السرقة والاستلاء على أموال الغير حرجا بل فعلا مقبولا، ومثل هكذا عقيدة ما يدفع إلى التأكيد على البحث عن البديل في مستوى التنشئة الاجتماعية وفي مستوى الضبط الاجتماعي الذي يحتاج إلى تحصين خطوطه الدفاعية الأولى ليس فقط بمنظومة تشريعية جنائية معزرة بل إلى تحرك جمعوي مدني واعٍ.

لقد اتضح أن مظاهر العنف كثيرة، وسواءً لفظية كانت أوجسدية فهي تشترك في الضرر الحاصل منها على الضحايا والأملاك العامة أو الخاصة، كما أنها تترابط وتتجاوز في الحصول الشيء الذي يجعلها شبيهة بخيط واحد قد تكون نقطة البدء فيه كلام ونقطة نهايته ضرب وتشابك بالسلاح الأبيض، وبين النقطتين تدرجات توسطية لا تقل خطورة في جهة الإثارة والأثر، هذا ورغم أن التفسيرات التي تم إحصاؤها من المستجوبين تؤكد على أن الحالة الاقتصادية المزرية هي سبب العنف الأعظم إلا أن آراء أخرى أشارت إلى عوامل لا تقل أهمية عن العامل الاقتصادي نفسه، فالمحسوبية والعصبية والجهوية (البيسطو) والفوارق الاجتماعية التي تنتج عنها إن في القدرة المالية أو المكانة الاجتماعية هي من العوامل الفاعلة، المشجعة على العنف، وإن غياب الوعي بفعل ضعف الوازع الديني والمستوى التعليمي والاختلاط الفوضوي للسكان النازحين وما يصاحب ذلك من ظواهر جميعها تؤلف أطرا اجتماعية ثقافية للعنف كفعل وكثقافة. تلك هي أهم نتائج هذه الدراسة، وهي بهذا إنما يمكن أن تشكل إثارة لأكثر قضايا العنف جدارة بالبحث التفصيلي ومن مداخل معرفية متعددة لأن الموضوع من هذه الطبيعة المتعددة الأبعاد.

الهوامش والمراجع:

1) جمال محمد أبو شنب، علم نفس الفرد والمجتمع وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص196.

2) وزارة التربية، ادارة الخدمات الاجتماعية والنفسية، مظاهر السلوك العدواني لدى طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية – دراسة ميدانية– الكويت، يونيو 1994، ص23.

3) يعقوب يوسف الكندي، الثقافة والصحة والمرض –رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة–، ط1، الكويت، جامعة الكويت، 2003، ص ص239، 240.

4) الملتقى الوطني حول واقع الطفولة في الجزائر، 15/14 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيذر، بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، مداخلة من إعداد: د/الطاهر ابراهيمي وأ/قبقوب عيسى بعنوان واقع الطفولة الجانحة.

5) رابح لونسي، البديل الحضاري –دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهدّدنا–، دار المعرفة، 1998، ص64.

6) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص ص148، 149.

7) Propos recueillis par Guy Benloulou. Lien social. Le forum social de jeudi n°564. 15 fevrier 2001. toulouse. France. P8.

8) محمد ناصر الدين ياحي، الضغط والقلق والحالات العصبية، الجزائر، عيد مليلة، دار الهدى، بدون تاريخ، ص ص5، 6.

9) سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، بيروت: دار النهضة العربية، 1989، ص205.

10) سعد بكراد، السيميائية، النشأة والموضوع، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد03، المجلد35، يناير– مارس، 2007، ص7.

11) Sons –tarbia.htm موقع ناضج للسعادة الأسرية، مقتطفات في تربية الأبناء

12) علي عبد الواحد وافي، عوامل التربية، ط 1، مكتبة الأنجلو مصرية، 1958، ص ص 7، 8.

13) بدرة معتصم ميموني، الاضطرابات النفسية والعقلية عند الطفل والمراهق، ط 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص116.

14) خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، ط 2، دار الفكر الجامعي، 1999، ص371.

15) إلهام عبد الحميد فرج، الهوية الوطنية في المناهج التعليمية –دراسة تحليلية نقدية–، إعداد كمال مغيث، التعليم وتحديات الهوية القومية، ط1، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار المحروسة، المنيل، 1997، ص256.

16) الخبر بتاريخ 2006/06/01.

17) محمد بيومي وسميرة محمد شند، دراسات معاصرة في سيكولوجية الطفولة والمراهقة، ط1، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2000، ص99.

18) د/جابر نصر الدين وأ/ابراهيمي الطاهر، العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية – دراسة وصفية تحليلية–، مداخلة قدمت في أعمال الملتقى الدولي الأول 09/10 مارس2003، العنف والمجتمع، مداخل معرفية متعددة، جامعة محمد خيذر، بسكرة، السنة الجامعية 2004/2003.

19) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 256، الكويت، يناير2001، ص294.